## الكويت: العمليات العسكرية التركية بشمال شرق سورية تهدد استقرار المنطقة

أكدت الكويت أول أمس أن العمليات العسكرية التركية في شمال شرق سورية تعد تهديدا مباشرا للامن والاستقرار في المنطقة داعية كافة الأطراف إلى «الوقف الفوري للعمليات العسكرية». وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية أن «العمليات العسكرية التركية شمال شرق سوريا تعد تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار في المنطقة وتصعيدا من شأنه أن يقوض فرص الحل السياسي الذي يسعى إليه المجتمع الدولي والذي حقق مؤخرا تقدما ملموسا بتوصل المبعوث الدولي الى تشكيل اللجنة الدستورية التي ستحدد مستقبل الشعب السوري».

ودعا المصدر كافة الأطراف إلى «الوقف الفوري للعمليات العسكرية حتى لا تنزلق الأوضاع الى ما يضاعف المعاناة الإنسانية لأبناء الشعب السوري الشقيق وحتى يتحقق الحفاظ على استقلال وسيادة سورية وسلامتها ووحدة أراضيها».

### تهدف إلى نشر الوعي لدى الجهات الحكومية في البلدين

# الكويت وقطر توقعان مذكرة تفاهم لتطبيق القواعد القانونية الدولية الإنسانية

جانب من حضور الوزير العفاسي لندوة القانون الدولي الانساني

الوزيران العفاسي والنعيمي خلال توقيع مذكرة التفاهم

وقعت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بوزارة العدل الكويتية مع نظيرتها القطرية أمس الخميس مذكرة تفاهم تعنى بتطبيق القواعد القانونية الدولية الإنسانية ورصد تطبيقها وتوسيع فهمها.

ووقع مذكرة التفاهم من الجانب الكويتي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فهد العفاسي ومن الجانب القطري وزير العدل والقائم بأعمال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء القطري الدكتور عيسى النعيمي وتنص الاتفاقية على تعزيز وتطوير التعاون التقني وتبادل المعلومات في مجال الخدمات الالكترونية لجعل انشطة الطرفين متاحة بقدر اكبر على شبكة الانترنت.

وقال الوزير العفاسي لـ (كونا) عقب توقيع مذكرة التفاهم انها تهدف الى تعزيز التعاون بين اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني الكويتية ونظيرتها القطرية لنشر الوعي لدى الجهات الحكومية في البلدين بأهمية قواعد القانون الدولي الانساني وتبادل الخبرات والبرامج المشتركة.

وأوضح أن مذكرة التفاهم تهدف أيضا إلى إقامة علاقات وثيقة وتعاون مثمر بين البلدين من اجل العمل على ضمان وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأحوال وتطوير الأحكام التي تحمي ضحايا المنازعات المسلحة ووضع الخطط والبرامج والأعمال المشتركة لتطبيق القانون الدولي الإنساني والعمل على تنفيذه.

وأضاف أن المذكرة تهدف أيضا الى تبادل الخبرات في مجال التوعية والتثقيف والتدريب واجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وتبادل الزيارات للجان المختصة وتعزيز وتطوير التعاون التقني وتبادل المعلومات في مجال الخدمات الإلكترونية.

وأكد حرص الكويت على تعزيز التعاون مع قطر في جميع المجالات القانونية والقضائية معربا عن الشكر لوزير العدل القائم بأعمال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء القطري ولجميع منسوبي وزارة العدل في قطر على جهودهم لدعم وتفعيل القانون الدولي الإنساني.

وقال الوزير العفاسي إن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني الكويتية وقعت مع نظيرتها المصرية مذكرة تفاهم في هذا المجال وقريبا سيتم التوقيع مع اللجان الوطنية في المغرب وتونس بهدف خلق فكر عربي واحد وتصورات متقاربة لفهم قواعد القانون الدولي الانساني وتطبيقها بشكل صحيح.

وأعرب عن سعادته بحضور الندوة القانونية التي تنظمها اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني القطرية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر – البعثة الاقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي بالكويت احتفالا بمرور 70 عاما على توقيع اتفاقيات جنيف الأربع 1949.

وأشار إلى أهمية اتفاقيات جنيف الاربع التي انضمت لها اكثر من 190 دولة حول العالم وصادقت عليها وعلى البروتوكولات المتعلقة بها.ومن جهته قال الوزير النعيمي في تصريح مماثل ان مذكرة التفاهم بين البلدين تأتي لتعزيز تبادل الخبرات والتعاون المشترك في التوعية بالقانون الدولي الانساني وتبادل المعلومات في هذا المجال.

وأكد أن العلاقة بين اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني بوزارة العدل القطرية ونظيرتها الكويتية تتميز بالتعاون الوثيق بين الجانبين مضيفا انها ستتوج بهذه الاتفاقية التي ستساهم في انشاء قاعدة بيانات ومعلومات مشتركة في مجال نشر الوعي بالقانون الدولي الانساني.

ويرافق الوزير العفاسي وفد يضم كلا من الامين العام للجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني المستشار عادل العيسى والمستشار الدكتور احمد المقلد والمستشار الدكتور انور الشريعان. يذكر أن القانون الدولي الانساني هو جزء من القانون الدولي العام ويتضمن مجموعة من القواعد الاتفاقية والعرفية التي تطبق اثناء النزاعات المسلحة وتهدف لأسباب إنسانية إلى حماية الاشخاص الذين لا يشاركون في العمليات العسكرية أو كفوا عن المشاركة فيها.

### مثل الكويت في منتدى استراتيجي حول الوضع الجيوسياسي العربي

# البديوي: التعاون بين الكويت ومؤسسات «ناتو» متميز على مختلف الأصعدة

لسفير جاسم البديوي خلال مشاركته في أعمال المنتدى

سفير البديوي مع أحمد أبوالغيط وسامي الزمانان وناصر معرفي

نوه رئيس بعثة الكويت لدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمالي الاطلسي (ناتو) ومجموعة مبادرة إسطنبول السفير في بروكسل جاسم البديوي بمستوى التعاون بين الكويت ومؤسسات حلف (ناتو) على مدى السنوات وعلى مختلف الأصعدة.

وجاء تصريح السفير البديوي لـ (كونا) على هامش تمثيله الكويت في منتدى استراتيجي نظمته (مؤسسة كلية دفاع حلف الناتو) حول «الوضع الجيوسياسي العربي بعد سقوط دولة (داعش) المزعومة وسبل التعاون في تخطي مرحلة الأزمات ومخاطر تفكك الدول».

وشدد على أهمية هذه النقاشات الصريحة والمعمقة التي تنظمها مؤسسة كلية دفاع حلف الناتو ضمن نشاطها الفكري والتي تساهم في بناء ارضية للفهم المتبادل على أسس فكرية واستراتيجية ترتقي بمستوى التعاون الاستراتيجي والشراكة ضمن مبادرة إسطنبول.

وأشار إلى أن مشاركة الكويت في هذا المنتدى تنطلق من اهتمامها وسعيها لتفعيل وتعزيز علاقاتها مع حلف شمالي الأطلسي ومؤسساته الفكرية والاستراتيجية والاستفادة من التعاون المتميز الذي بدا منذ عام 2006 بانضمام الكويت الى (مبادرة اسطنبول للتعاون).

وأثنى السفير البديوي على مستوى التعاون بين الكويت ومؤسسات حلف الناتو على مختلف الأصعدة التي تحددها المبادرة ترجمة لدور الكويت وحرصها العميق على حماية الاستقرار والحفاظ على أمن المنطقة ومن ثم السلم العالمي كشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة وتطلعات الشعوب.

واعتبر أن اختيار الكويت مقرا لمركز ناتو لمجموعة مبادرة إسطنبول دليل على تطور هذا التعاون المثمر والثقة المتبادلة والتي حدت بكلية دفاع الناتو لاختيار ضابط كويتي رفيع هو العقيد الركن ناصر المعرفي ليكون أول معلم مشرف على دورات المنتسبين.

وشدد على أهمية موضوع مناقشات المنتدى «في تداول وجهات النظر من مختلف جوانب الوضع الجيوسياسي المترتب على الأحداث والازمات والأخطار التي تعصف بالمنطقة العربية مثل بروز ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي واقامته دولة الخلافة المزعومة التي تم دحرها على الارض بفضل التعاون الدولي الفعال».

وأوضح أن الكويت من منطلق ثوابت سياستها الحكيمة المنفتحة والمتوازنة ودورها الفاعل والموثوق والمطلوب دوليا والذي تجسده قيادة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد تشارك دول المنطقة في همومها وتسعى من خلال هذه الحوارات الدولية الى حل النزاعات وتعبئة الارادة المشتركة لبناء مستقبل من السلام يتسع للجميع.

وختم السفير البديوي بالقول إن دور الكويت الإيجابي ومنهجها في العديد من النزاعات والصراعات يحظى بتقدير دولي واسع كما في اطار حلف الناتو باعتباره النموذج الامثل للعلاقات بين الدول لترسيخ الاستقرار وتحقيق السلام والتنمية المستدامة والتعامل مع التحديات العالمية الكبرى.

وعقد المنتدى تحت عنوان (الجغرافيا السياسية العربية بعد الخلافة وكيفية الخروج من فخ التجزئة) وافتتحه رئيس مؤسسة كلية دفاع الناتو السفير اليساندرو مينوتو ريتسو ودارت نقاشاته التي استهلها رئيس وزراء ليبيا الاسبق محمود جبريل في ثلاث موائد مستديرة تناولت «اعادة بناء الاقليم العربي» و«دور الطاقة في الاقتصاد المستدام وتغيير قواعد اللعبة» و«المغرب والساحل: تشكيل العمق الاستراتيجي».

واستعرض المحاورون من كبار خبراء حلف الناتو وشخصيات وخبراء ورؤساء مؤسسات عربية وغربية الآراء حول واقع المنطقة العربية بتحليل جذور الازمات التي تتنازعها وتحديد أبرز التحديات الهيكلية السياسية والديموغرافية وادارة الموارد الطبيعية والضعف المؤسسي والحاجة الى اعادة بناء الدولة.

واختتم الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط ضيف المنتدى المناقشات التي حضرها جمهور واسع من المختصين والباحثين والدارسين والدبلوماسيين من بينهم القائم بأعمال سفير الكويت في روما المستشار سامي الزمانان واول معلم بكلية دفاع الناتو من غير دول الحلف العقيد ركن بحري ناصر معرفي.

# المسعد يؤكد أهمية اجتماع الخبراء المعني باتفاقية «مكافحة الجريمة»

المستشار بدر المسعد

أكد المحامي العام الأول الكويتي المستشار بدر المسعد أمس الخميس أهمية المشاركة في اجتماع فريق الخبراء المعني بوضع ومواءمة الصيغ النهائية لاستبيانات التقييم الذاتي المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة «عبر الوطنية» والبروتوكولات الملحقة بها.

وأوضح المستشار المسعد في تصريح لـ (كونا) أن قرار إنشاء فريق الخبراء يهدف الى استكمال الدول الاطراف مباحثاتها حول التوصل لصيغ توافقية تعمل على وضع آلية الاستعراض والاستبيانات المتعلقة بتنفيذ الدول لأحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها بصيغة نهائية.

وذكر المستشار المسعد أن الاجتماع سيناقش استبيان تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول الاتجار بالأشخاص الذي صادقت عليه الكويت في عام 2006.

وأكد أهمية توافق الاسئلة المستعرضة في الاستبيانات مع الاتفاقية الاممية والبروتوكولات الملحقة والدليل التشريعي الخاص بها بصيغه نهائية بغرض عرضها على مؤتمر الدول الاطراف في دورته العاشرة لاعتمادها والمزمع عقده العام المقبل.

وذكر أن وزارة العدل شكلت لجنة مختصة بمتابعة أعمال الاستبيان المتعلقة بتنفيذ الدول لأحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها وذلك بهدف الاعداد لعملية الرد على قوائم التقييم الذاتي في سياق الاستعداد لعملية استعراض تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها.

ويشارك في الاجتماع الذي يستمر ثلاثة أيام الوكيل المساعد لشؤون الأمن الجنائي بوزارة الداخلية الكويتية اللواء خالد الدبين ووكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية زكريا الانصاري.